«الحركات»: نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب

فوزي حسن الشايب

أستاذ بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن .

الملخص

من رحم التجويد ولدت الدراسات الصوتية عند العرب ، ومنذ نشأتها اتّسمت بسلامة المبدأ وصحة المنهج ، غير أنها كانت تعاني من نقطة ضعف أساسية ؛ ألا وهي الإهمال الواضح للحركات ، لا سيما القصيرة منها ، إذ نظر إليها على أنها عناصر ثانوية . هذا إلى جانب الخلط بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات ، وهو الأمر الذي كان سبباً في فك الارتباط بين الظاهرة الصرفية والواقع اللغوي في كثير من الأحيان . وخلافاً لما كان يراه القدماء بيّن البحث أن الوصف الأكوستيكي للأصوات يظهر الحركات على أنها العنصر الأوفر حظ من الأهمية والثبات .

ارتبطت نشأة الدراسات الصوتية عند العرب ـ شأنها في ذلك شأن مختلف العلوم والفنون الأخرى ـ بالقرآن الكريم ، إذ كان المحور الذي دارت حوله ، وانبثقت منه جميع الدراسات العلمية التي عُني بها العرب المسلمون في أوج حضارتهم ؛ فلأجل الوصول إلى نطق ألفاظ القرآن الكريم على الوجه الأحسن ، والأكمل ، والمطابق لنطق الرعيل الأول في تلقيهم لكيفياته المحددة عن الرسول ﷺ ، حسب العرضة الأخيرة ، ولإرشاد الناس إلى كيفية تلاوته وترتيله ، نشأ علم هندسة اللفظ العربي الفصيح ، وحلية القرآن ؛ علم التجويد .

ما التجويد؟

التجويد لغة : التحسين .

وفي الاصطلاح : «تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقّه من مخرجه ، وصفته اللازمة له من همس ، وجهر ، ورخاوة ، ونحوها . وإعطاء كل حرف مستحقّه مما يشاء من الصفات المذكورة ، كترقيق المستفل ، وتفخيم المستعلي ، ونحوها . وردِّ كل حرف إلى أصله من غير تكلّف»[1] .

ومن رحم التجويد ولد علم الأصوات عند العرب ، فعلماء التجويد كانوا الروّاد الأوائل لعلم الأصوات[2] ، وليس قدماء النحاة على حسب ما ذكر جان كانتينو[3] . وعليه ، فقد كان الدافع للبحث اللساني عامة ، والأصواتي (من خلال التجويد) خاصة دافعاً عمليّا هو الحاجة إلى دراسة القرآن الكريم من جميع جوانبه ؛ ونظراً إلى أنَّ النصَّ العربي للقرآن الكريم نصّ مقدّس فقد منع العرف قديما ترجمته من أجل الاستخدام الشعائري والرسمي ، وأوجب دراسته وتلاوته باللغة العربية وحدها ، التي كان المسلمون من غير العرب يجدون صعوبة كبيرة في التعامل معها ؛ لذا وجب على المؤمنين من غير العرب أن يتعلموا العربية ليقرأوا القرآن ويفهموه . فكان أن نشأت الدراسات اللغوية عامة ، والصوتية خاصة ، استجابة لهذا التحدي ، وتلبية للحاجات ، وتذليلاً للصعوبات ، وقد أكد المستشرق شاده آرتور هذه الحقيقة بقوله[4] : وإذا سأل

سائل ما الباعث الذي حَثَّ العرب على دراسة أصوات العربية وعلى إنشاء قواعد لنطقها؟ أجبته : يظهر أن الباعث كان القرآن الكريم ؛ فإن العجم الذين أسلموا في القرنين الأولين من قرون الإسلام ، كان يهمهم للغاية أن يحسنوا قراءة المصحف الشريف ، وينطقوا أصواته نطقاً عربيّا خالصاً ، ولم يروا إلى ذلك سبيلاً إلا تعميق المطالعة لأصوات اللغة العربية ، وإحكام إنتاجها ، فيظهر أن حدوث علم الأصوات عند العرب مقرون بنشوء علم التجويد» .

وقد غالى بعضهم فذهب ـ من باب الاندفاع والحماسة المفرطة ـ إلى حد القول إن العرب كانوا أول من أفرد الأصوات اللغوية بالبحث ، قال محققًا كتاب العين[5] : «في هذه المقدمة بواكير معلومات صوتية لم يدركها فيما خلا العربية من اللغات إلا بعد قرون عدة من عصر الخليل» .

والحقيقة أن كلا من الهنود والإغريق والرومان قد سبق العرب في هذا المجال . وهذه حقيقة تاريخية مقررة ومعروفة ، لا يقوى أحد على ردها ، أو إنكارها . إذ ترجع الدراسات الصوتية عند الهنود إلى حوالي 800 - 700 ق .م ، وأما الفترة التاريخية للدراسات الصوتية المستقلة فترجع إلى الفترة ما بين - 500 150 ق .م . وقد استطاع الدكتور فارما (Varma) أن يجمع خمسين كتاباً هنديّا قديماً في الأصوات ؛ منها واحد وثلاثون كتاباً مطبوعاً ، وتسعة عشر كتاباً مخطوطاً[6] .

وضع الدراسات الصوتية عند العرب

وظلت الدراسات الصوتية عند العرب تأخذ صفة العمل التمهيدي حيناً ، والتذييلي أو التكميلي للدراسات النحوية والصرفية حيناً آخر ، ولم تظفر باستقلالها إلا في وقت متأخر نسبيّا ، وعلى أيد غير لغوية ؛ فأول دراسة مستقلة للأصوات وصلت إلينا هي تلك التي قام بها الطبيب والفيلسوف الرئيس ابن سينا (428 هـ) المتمثلة في رسالته الصغيرة المسماة «أسباب حدوث الحروف» . وقد تلا ذلك بوقت قصير ذلك العمل الجليل الذي قام به عالم القراءات

والتـجـويد ، مكـي بن أبي طالب القـيـسي (437 هـ) ، المتـمـثّل في كـتـابه «الرعاية» ، ولو أنه قدّم له ببعض الفصول التي لا تمت إلى الأصوات اللغوية بأي صلة مباشرة .

وإذا كان التجويد ـ منبع الدراسات الصوتية ـ قد وجد لغاية عملية وبدافع ديني ، فإن الدراسات الصوتية قد وجدت لغاية نظرية ودافع لغوي ؛ فأول دراسة صوتية عرفها التاريخ اللغوي عند العرب ، هي تلك التي قام بها الخليل بن أحمد (175هـ) في مقدمة كتابه «العين» . ومن يتأمل هذه الدراسة جيداً لا يخالجه أدنى شك في أنها لم تكن مقصودة لذاتها ، وإنما كانت مجرد تقدمة وتمهيد أملتها طبيعة الموضوع فحسب ، فقد كان الخليل يبحث عن طريقة يرتّب بموجبها مواد معجمه ، فكان أن اهتدى إلى ترتيبها على حسب مخارج الأصوات تصاعديّا ؛ الأدخل فالذي يليه ، وهو ما اضطره إلى أن يقدم بين يدي معجمه هذا دراسة اقتصر الحديث فيها على مخارج الأصوات فقط ، ليقدم للقارئ ، وليوضّح له الأساس العلمي ، والسبب المنطقي الذي جعله يرتب موادَّ معجمه على هذا النحو .

ولم يزد عمل تلميذه سيبويه (180هـ) على كونه تكملة وتذييلاً للدراسات النحوية والصرفية من جهة ، ومدخلاً أو تمهيداً أملته طبيعة الموضوع المتحدث عنه ، ألا وهو الإدغام الكلي والجزئي ، من الجهة الأخرى . ومعروف أن الإدغام بنوعيه يتوقف على التجانس والتقارب بين الأصوات من حيث المخارج والصفات ، ولهذا فقد اضطرته طبيعة الموضوع إلى التحدث عن الأصوات من حيث المخارج ، ومن حيث الصفات أيضاً ، زيادة على ما فعل الخليل ، وذلك من باب الاستجابة لمتطلبات موضوع البحث ليس غير . وقد نصَّ سيبويه على ذلك صراحة حيث قال[7] : «وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام ، وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ، ولا يجوز فيه» .

ولا يخرج عمل ابن جني (392 هـ) في مقدمة كتابه «سِرّ صناعة الإعراب» عن المبدأ العام الذي طبع الدراسات الصوتية عند الخليل وسيبويه .

أصالة الدراسات الصوتية عند العرب

وعلى الرغم من كون الدراسات الصوتية عند العرب كانت مجرد توطئة حيناً ، أو تكملة حيناً آخر ، فإنها ـ بوصفها الوليد الشرعي لعلم التجويد ـ كانت نتاجاً خالصاً للقريحة العربية ، فلم يكن العرب فيها عالة على أحد ، ولم يكونوا مقلدين لغيرهم . ولم يجد المنصفون من المستشرقين بدّاً من الإقرار بهذه الحقيقة ؛ فهذا شاده آرتور يقطع بذلك قائلا[8] : «وبما أن الهند سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر ، زعم بعض المستشرقين[9] أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند . ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نقطة مهمة ، فنرجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بنفسهم ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم» . وقد قطع إنّوليتمان هو الآخر بأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه[10] . ومن المعروف أن كتاب سيبويه هو مصدر كل ما أحدثه المتأخرون من العلماء العرب ، ليس في علم الأصوات فقط ، بل في الصرف والنحو أيضا[11] . ويُشكِّك روبنز بدوره في وجود أي تأثير هندي قائلا[12] : «إن التأثير الهندي في المؤلفات الصوتية للعرب يكون في موضع شك على الرغم من أنه أمر مطروح» . وإلى جانب أصالتها فإن الدراسات الصوتية عند العرب صدرت عن مبدأ سليم ، ومنهج قويم ، جعلها تتفوق من حيث القيمة والأهمية على نظيرتها عند الإغريق ، والرومان ، قال المستشرق شاده آرتور مؤكداً هذه الحقيقة[13] : «ولم يكن هناك في الشعوب القديمة إلا شعبان قد بحثا عن كيفية الأصوات وإنتاجها بحثا فاق بحث اليونان دقة وعمقاً ، وهما : الهند والعرب» . وقال روبنز[14] : «وقد كان إنجاز العرب في هذا الفرع من علم اللغة أكثر توفيقاً بكثير من حيث سلامة الوصف من إنجاز اليونان والرومان» . وقد وصف جورج مونين الدراسات الصوتية عند العرب بأنها علم فذ وممتاز [15] .

والمبدأ أو المنهج الذي أكسب الدراسات الصوتية عند العرب هذا التفوق والتميز بالنسبة إلى عمل الإغريق من قبلهم هو منهج الملاحظة الذاتية المباشرة

في معالجة الأصوات ووصفها ، الذي عبر عنه القدماء بـ «ذواق الحروف» ، ويعنون بذلك محاولة نطق الأصوات فعليّا واقعيّا ، وتسجيل ما يعتقد أنه وصف صحيح ودقيق[16] . جاء في مقدمة العين بهذا الخصوص[17] : « . . . فدبر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها ، فصير أولاها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق . وإنما كان ذُواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرفَ ْ، نحوْ : أَبْ ، أَتْ ، أَح ، أع ، أغ ، فوجد العين أدخل الحروف من الحلق» .

وذواق الحروف هذا هو لب المنهج الوصفي الذي تتبناه وتسير على هديه الدراسات اللغوية الحديثة هذه الأيام ، فالدراسة الصوتية عند العرب إذن كانت وصفية ، قال كانتينو[18] : «وقد كانت هذه الدراسات الصوتية عند النحاة العرب دراسات وصفية صرفاً ، مثلها في ذلك مثل الدراسات الصوتية التي قام بها نحاتنا في القرن السابع عشر . فقد أغفلوا فيها التطور التاريخي . واكتفوا بالقول إن بعض كيفيات النطق صحيحة مستحسنة ، وأن بعضها الآخر قبيح مستهجن ، دون تعمق في الموضوع ، ولا سبر لأغواره» . وأما عن قيمة هذه الدراسات وأهميتها ، فأضاف كانتينو قائلاً[19] : «وليس معنى هذا أن دراساتهم الصوتية هذه لا قيمة لها ، بل هي دراسات نفيسة ، ولو رجع إليها الباحثون العصريون أكثر مما فعلوا لتمكنوا من تجنّب كثير من الهفوات التي وقعوا فيها» . ومن هنا كانت الدراسات الصوتية عند العرب هي السعدى حظاً من بين الدراسات اللغوية كلها . وليس بمستغرب أن تتفوّق الدراسات الصوتية عند العرب على مثيلاتها عند الإغريق والرومان ؛ نظراً إلى اعتمادها عند العرب على الملاحظة المباشرة والتجربة ، واعتمادها عند أولئك على الفلسفة والبحث النظري المجرد .

إهمال الحركات بوصفها فونيمات

ولكن على الرغم من سلامة المبدأ ، وصحة المنهج الذي صدرت عنه الدراسات الصوتية عند العرب ، فإنها كانت تعاني من نقطة ضعف أساسية ، ومن حالة مرضية مزمنة تتمثّل في إهمالهم الحديث عن الحركات ، قسيمة الصوامت بما هي فونيمات ، على الرغم من كونها عنصراً رئيساً في جميع

اللغات ، وكونها أكثر شيوعاً وانتشاراً فيها من الصوامت ! ومن ثَمَّ كانت قائمة الجرد الفونيمية مكونة عندهم من مستوى واحد ، أو من جنس واحد ، هو الصوامت (الحروف) فقط ؛ ولهذا كانت قائمة بتراء ، تقوم على ساقٍ واحدة . وكان الخليل هو أول من أرسى دعائم هذا المبدأ الذي يقضي بسلخ الحركات من قائمة الجرد الفونيمية ، وذلك حين نصّ على «أن في العربية تسعة وعشرين حرفاً»[20] . ثم جاء سيبويه [21] ، وابن جني[22] ، من بعده ، فالتزموا هذا الذي قرره ، والرسم الذي حدده ، ولم يخرجوا عنه إلا في نواحي شكلية صرف ، تتعلّق بترتيب الأصوات ، وتحديد المخارج فحسب .

وإذا كان اللغويون قد عدّوا الأصوات تسعة وعشرين ، فإن علماء الكلام وأصحاب النظر كانوا أصح رأيّا ، وأصدق وصفاً حين جعلوا الصوامت (الحروف) ثمانية وعشرين فقط[23] ، بعدد منازل القمر[24] ، وذلك بإسقاط الألف ، التي هي في حقيقتها حركة (فتحة طويلة) .

وإسقاط القدماء للحركات من عداد فونيمات العربية ينسجم مع الاتجاه العام للدارسين من مختلف الأمم السامية الذين لم يعترفوا بالحركات أصواتاً على قدم المساواة من حيث الوظيفة والأهمية مع الصوامت ، ونستطيع أن نجمل الأسباب التي حدت بالأصواتيين العرب إلى إسقاط الحركات من الحسبان إلى ثلاثة أسباب ، هي :

أولاً : الأسباب السامية الموروثة

أما الأسباب السامية الموروثة فتتمثّل في الألفبائية السامية التي اقتصرت ـ بسبب الطبيعة الاشتقاقية للغات السامية ـ على الصوامت ؛ نظراً إلى ما درجت عليه العادة ، وقرره العرف في هذه اللغات من التعبير عن الفكرة العامة بوساطة الصوامت فقط ، معطياً الحركات دوراً هامشيّا لا يزيد على توجيه المعنى العام أو تخصيصه ، وبعبارة أخرى للتعبير عن ظلال خاصة بالمعنى[25] . ومن هنا حرص واضع الألفباء السامية على إثبات الصوامت وحدها في الكتابة ، تاركاً للقارئ مهمة اكتشاف الحركات بالاستناد إلى السياق ، فقد شعر واضع الألفباء السامية

بأن الصوامت هي الجزء الذي لا يستغنى عنه بحال من الناحية الدلالية ، وعليه ، فإن صفة الثبات في الصوامت ، وصفة التقلّب والتغيّر في الحركات هي التي أملت طبيعة الكتابة العربية خاصة ، والسامية عامة التي جاءت معبّرة عن العنصر الأكثر ثباتاً ، وهو الصوامت ، مهملة العنصر الأكثر تقلباً وتغيراً وهو الحركات[26] .

ثانياً : الأسباب الخطية

أما الناحية الخطية ، أي تمثيل الحركات القصيرة في الكتابة العربية في مراحل لاحقة ، فقط أعطى الانطباع بمركزية الصامت ، وهامشية الحركة وثانويتها وتبعيتها له ، فقد رمز إليها بألف صغيرة للفتحة تثبّت فوق الصامت ، وياء صغيرة للكسرة توضع تحت الصامت ، وواو صغيرة للضمة توضع فوق الحرف[27] . وهذه الطريقة في تمثيل الحركات في الكتابة تعكس الانحياز التام للغات السامية إلى جانب الصوامت ، والاهتمام بها أكثر من الاهتمام بالحركات . إن تأثير الكتابة التي هي ـ في واقع الأمر ـ تجسيد مادي مرئي للغة المنطوقة أظهر الحركات في صورة التابع الضعيف حجما ووظيفة بالنسبة إلى الصامت ، يدور في فلكه ويتبع ظلّه . قال الزجاجي (340 هـ)[28] : «والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف» ، وأما الصامت فهو سيِّد الموقف عندهم ؛ إذ «قد يوجد ولا حركة معه»[29] ، ولهذا تولد الانطباع بقوة الصامت وأهميته ، وإنها لقضية مسلم بها عندهم أن الصامت أقوى من الحركة[30] . قال ابن يعيش (643 هـ) بهذا الخصوص[31] : «وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت ، فسموا العظيم حرفا ، والضعيف حركة» ، ولعل وصفهم للحركات بالصغر خير مترجم عن هذا التصور الانطباعي الذي تولد في أذهانهم تجاه الحركات ، قال ابن جني[32] : «وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة» .

وزادوا على ذلك فعدوا الحركات زوائد ، وأنها مجرد وسيلة لغاية ، هي تمكين النطق بالصامت ، ليس غير ، قال في الكتاب[33] : «وزعم الخليل أن

الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه» .

إن الحركات من وجهة نظر القدماء لم تزد على كونها تلويناً أو صبغاً للحروف التي تسبقها[34] ، آية ذلك أن سيبويه قد عزا إمالة المقطع قبل الأخير في «يضربها» إلى الباء وليس إلى حركتها ، وذلك حيث يقول[35] : «لأن الباء في قولك «يضربها» فيها إمالة» . وهذه النظرة إلى الحركات مناقضة تماما لما كشفت عنه الدراسة الوصفية الأكوستكيّة للأصوات كما سيأتي .

وللباحث أن يتساءل لمَ لَمْ ينظر القماء إلى قلة عدد الحركات (3) بالنسبة إلى كثرة الصوامت (28) ، بمَا نسبته حركة واحدة مقابل تسعة صوامت على أنه رمز نفاسة وقوة ، بدل التبعية والضعف ، وعلى أيّ حال ، فنحن لا ننكر البتة أن تكون الحركات أبعاضاً لما يسمى بأحرف المدواللين نظراً إلى أن هذه حركات طويلة ، فبعض الشيء من جنس الشيء لا محالة . ولكننا ننكر بعضيتها لها باعتبارها جنساً آخر يخالف جنس الحركات على حسب ما يرى القدماء ، إذ الزعم بأن الحركات أبعاض للحروف على حد قولهم هو بمنزلة من ادّعى أن الطير ولد الحوت . وقديماً كان النحوي الهندي بانيني Pānini (350-250 ق .م) قد نصَّ على أنه لا تجانس بين الحركات والصوامت ، حتى لو وجد اتحاد في مكان النطق وفي مقدار الجهد[36] .

لقد أدرك القدماء بحسهم المرهف قوة العلاقة ، ووحدة الخصائص الطبيعية والنطقية بين الحركات وأحرف المد واللين ، أي الحركات الطويلة ومن هنا قالوا : «فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو»[37] . وقال ابن جني[38] : «أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنه هي هي» . وإذا كان ابن جني قد اقتصر ها هنا على التشبيه فقط ، فإنه قد تقدّم خطوة أخرى ، فعدّ حروف المدواللين حركات طويلة ، وذلك حيث يقول[39] : «فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومتنشِّئة عنها ، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها ، وأن الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة» .

ولكن مع كل هذا الفهم الدقيق لطبيعة ما يسمّى بأحرف المدّ واللين ، من أنها حركات طويلة ، فإنهم أصروا ـ تحت تأثير اللغة المكتوبة ، وإخضاع القيم النطقية للأصوات لصورها الخطية ، ولطريقة تمثيلها في الكتابة ـ على عدها حروفاً مشكّلة بالسكون . قال ابن جني [40] : « . . . إلا أن هذه الحروف اللائي يحدثن لإشباع الحركات لا يكنَّ إلا سواكن؟ لأنهنّ مدات . والمدّات لا يتحرّكن أبداً» .

ثالثاً : الأسباب النطقية

وأما الأسباب النطقية فترجع إلى صعوبة وصف الحركات عن طريق ملاحظة عمل أعضاء النطق في أثناء نطقها ، خلافا للأمر مع الصوامت ، ومن هنا كانت الحركات من ناحية نطقية أصعب وصفاً من الصوامت ؛ نظراً إلى أن نطق الصامت يستلزم تعويقاً كليّاً ، أو جزئيّا للقناة النطقية ، بسبب الاقتراب ، أو الاتصال بين النواطق الإيجابية والنواطق السلبية ، وهو ما يوفّر لنا عنصراً ماديّا ملموساً يمكن أن نستوثق منه بسهولة ، ونتخذه أساساً موضوعيّا قويّا وصالحاً لوصف الصوامت[41] . أما الحركات فنحن نفتقر في أثناء نطقها إلى شيء مادي ملموس كهذا ؛ نظراً إلى أنه ليس ثمة تعويق كلي أو جزئي موضعي يصاحب نطقها ، لأن مجرى الهواء يكون معها حراً طليقاً ، وكل ما يحصل في أثناء نطقها هو تعويق على مستوى التجويف ككل يسببه وضع اللسان في القناة النطقية ، وهو شيء لا يمكن الوقوف عليه نطقيّا ؛ لذا كان الوصف النطقي التقليدي للحركات غير مرض إلى حد كبير[42] . إذ من الصعوبة بمكان أن يتمكن المرء من تحديد موضع اللسان بالضبط ، ويكتفي الناس عادة بتكرير ما تخبرهم به المصنفات المختصة بهذا الشأن . ثم إن جزءاً من المشكلة في وصف الحركات نطقيّا ، يتمثّل في أنه ليس ثمة حدود متميّزة بين نوع وآخر من أنواع الحركات ، نظراً إلى أن أصوات الحركة تشكّل سلسلة متصلة continuum [43] ، وتتناسب الصعوبة طرديّا مع درجة تعقد النظام الحركي .

وعليه ، فإن الطريقة النطقية التي اعتمدها الخليل لتحديد مخارج

الأصوات باجتلاب همزة وتسكين الصامت هكذا : أبْ ، أتْ ، أعْ . . التي قد أثبتت جدواها في تحديد مخارج الصوامت ، لم يكن بمقدورها أن تقدم شيئا ذا بال ، ولا أن تثبت وجودها في وصف الحركات . وعليه فصعوبة الوصف النطقي للحركات كانت عاملاً آخر من عوامل إهمال هذا القطاع من الأصوات .

أثر إهمال الحركات بما هي فونيمات والخلط بين الطويلة منها وأشباه الحركات

وعلى كل ، فإن هذا الخلط بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات من جهة ، وهذه الأحكام الانطباعية غير الموضوعية التي أطلقوها على الحركات القصيرة ، وإسقاطهم لها من ثم من قائمة الجرد الفونيمية للعربية قد أديا من الجهة الأخرى إلى كثير من الأوهام على مختلف المستويات : الإملائية ، والصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، التي ما زلنا نعاني من آثارها السلبية حتى الآن .

وقبل أن نأتي إلى ذكر هذه الأوهام نحب أن نوضح بادئ ذي بدء أن اللسانيات لا تجعل أيّا من الصامت أو الحركات ملك يمين الآخر ، وإنما تنظر إليهما فونولوجيّا أو فونيميّا على أساس أنهما صنفان متكافئان وظيفيّا ، كل منهما له كيانه ، وخصائصه المتميزة ، غير أنهما متلازمان ومترابطان ترابط وجهي العملة النقدية ، ففي النطق لا وجود لصامت دون حركة ، ولا وجود لحركة دون صامت ، فكلاهما مفتقر إلى الآخر بالضرورة .

غير أننا إذا ما نظرنا إلى هذين القطاعين من الأصوات نظرة وصفية ؛ نطقيّا ، وأكوستكيا ، بدت لنا الصورة مختلفة تماماً عما رسمه القدماء ، وحدَّدوه ، بل قد نجد العكس هو الصحيح تماماً ، يعني بروز الحركات في صورة العنصر المتبوع لا التابع ، والثابت غير المحول .

فمن المسلم به أن المقطع هو أصغر وحدة نطقية ، فلا شيء أقل من المقطع يمكن إنتاجه[44] . ومن هنا تنبع أهمية المقطع وقيمته . وإذا ما قمنا بتحليل للمقطع وعناصره ، تبين لنا أنه أقل مجموعة من الأصوات تحتوي على حركة

واحدة ، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها[45] . والمقطع بهذا الوصف يبدو في صورة هرم صوتي ، وقمة هذا الهرم تحتلها ـ في العربية ـ دائماً الحركة . في حين تكتفي الصوامت بتشكيل قاعدة هذا الهرم ، ومعروف أن قمة المقطع هي مركز الثقل فيه ، وأن القاعدة مشدودة دائماً إلى القمة ومرتبطة بها . وعليه ، فليس صحيحا ما ذكره القدماء أن الصامت قد يوجد ولا حركة معه ؛ فالقول إن الدال ـ مثلاً ـ في «يَدْرُسُ» "yadrusu" توجد دون حركة ، ما هو إلا وهم ولّده التأثر بالصورة الخطية للكلمة على حساب الواقع النطقي لها . وذلك أن الدال لا تزيد على كونها القاعدة الأخرى للمقطع الأول الذي يأخذ سمعيّا الشكل التقريبي إلى اليمين : حيث تشكل الفتحة قمة هذا الهرم ، أي قمة الإسماع فيه ، والياء هي القاعدة الأولى ، والدال هي القاعدة الأخرى له ، وكلتاهما متصلة مباشرة بالقمة ، ويدل الخط المنقط على أنه ليس ثم اتصال نطقي مباشر بين الياء والدال ، خلافا لما توحيه الصورة الخطية . إن اتصال الياء بالدال إنما يكون بطريق غير مباشر ، أي عن طريق الفتحة ؛ قمة هذا المقطع ونواته . وعليه ، فالصامت إن تحرك تبع الحركة التي تليه ، وشكل القاعدة الأولى للمقطع ، وإن سكن تبع تلقائيّا الحركة السابقة له وشكل القاعدة الأخرى للمقطع ، فهو في كلتا الحالتين تابع ـ نطقياً ـ للحركة ، لا متبوع .

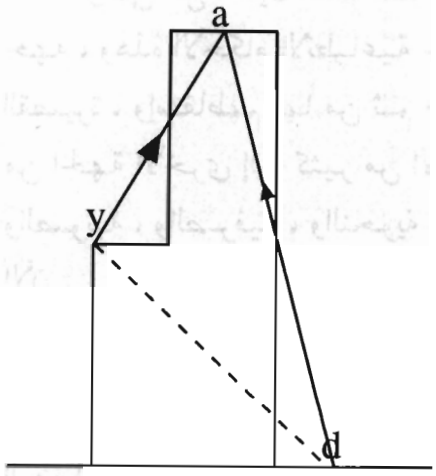

وتتجلى مركزية الحركات وثباتها ، وهامشية الصوامت وتبعيتها في أوضح صورة من خلال التصوير الطيفي للأصوات ، أي من خلال الوقوف على خصائصها الفيزيائية الأكوستكية ، فالصور الطيفية للأصوات التي هي في حقيقة أمرها بصمات صوتية : Voice-Prints [46] ، تجعلنا أقدر على فهم طبيعة الأصوات وتعرف ثقلها في العملية النطقية ؛ لأنها تحوّل لنا الصوت من ظاهرة سمعية ،

إلى ظاهرة بصرية مرئية ، مما يمكننا من النظر إليها ، وتفحصها عياناً ، وليس من يسمع كمن يرى !

ومن خلال الوصف الأكوستكي المتمثل بالصور الطيفية يتأكد لنا صدق ما قلناه من أن الحركات هي سيدة الموقف ، وأنها هي الثابت الحقيقي ، وذات الحضور الفعلي ، في حين أن معظم الصوامت مغيّب تماماً ولا حضور له ، فمن خلال تأمّل الصور الطيفية للفعلين : «كَتَبْتُ» و«دَرَسْتُ» مثلاً نجد أن الحركات هي الماثلة أمامنا ، وذات الحضور القوي أكوستكيّا ، على حين أننا لا نكاد نجد أثراً للتاء والباء ، ولا للدال وللراء . وأما الكاف والدال في بداية الفعلين فتظهران بشكل باهت ، وبمساحة زمنية ومكانية لا تكاد تذكر بالقياس إلى الحركات . وأما السين في «دَرَسْتُ» فلا نجد للطاقة فيها أي حضور إلا في المستويات العليا من التردد (في حدود 3000 هرتز فصاعدا) ، وليس لها وجود أو حضور في المستويات الدنيا . وحتى أمثل الصوامت طريقة ، وأقربها شبهاً بالحركات ، وهي الجانبيّات والأنفيات والمكررات تبدو من خلال الصور الطيفية لـ «مَنْ ، ونَمْ ، ولَنْ» ، تماماً كأنها مجرد ظلال ، أو نسخ باهتة للحركات التي تكتنفها ، ويقتصر دورها على تحريف أو ثني للمكونات الموجية للحركة المجاورة لها[47] ، مما يجعلنا في حلّ من القول عن الصوامت بشكل عام أنها مجرد طريقة معينة لابتداء النطق بالحركة ، أو إنهائها[48] . وإنه لواضح تماماً كيف أن الكاف الطبقية تعمل على تضييق المسافة بين المكونين الموجيين ؛ الثاني والثالث ، حتى يكادان يتصلان أحدهما بالآخر من جهة الكاف . وهذا ملمح مميِّز للأصوات الطبقية عموماً[49] . وواضح من خلال الصور الطيفية أيضاً كيف أن الأصوات الشفهية مثل الباء والميم في «كَتَبْتُ» و«مَنْ ونَمْ» تعمل على هبوط واضح في تردد المكونات الموجيّة للحركات التي التي تكتنفها ، في حين أن الأصوات الأسنانية اللثوية كالدال والتاء تكون في تأثيرها وسطاً بين الأصوات الطبقية والشفهية . وواضح تماماً أيضاً من خلال هذه الصور ، الانتشار الواضح ، والحضور القويّ للحركات التي تحتل الجزء الرئيس من الزمن في أي منطوق[50] وأكثر من ذلك تبدو الحركات وكأنها الواقع الفيزيائي الوحيد وأن ما يسمى

بالصامت إنما يكتسب شرعية وجوده بحسب قربه أو بعده في خصائصه الأكوستكية من الحركة . يقول فراي Fry بهذا الخصوص[51] : «إن التقسيم الثنائي للأصوات إلى حركة وصامت قائم على تمييز لا يمكن إثباته وفقاً للمعايير الأكوستكية ، إنه في الأساس مسألة وظيفة الأصوات في نظام لغة ما . وعليه ، فمن وجهة النظر الأكوستكية ليس ثمة خط حدودي حاسم بين أصوات الحركة ، وأصوات الصامت ، يوجد فقط أصوات هي أكثر مشابهة ، وأخرى أقل مشابهة لحركات الكلام المجهور» .

ثم إن هذه البصمات الصوتية (الرسوم الطيفية للأصوات) تؤكد من ناحية أخرى مبدأ خطيّة الدليل اللغوي الذي قرره سوسير (1913) مع مطلع هذا القرن ، بقوله[52] : «الدالُّ بوصفه ظاهرة سمعية يتجلّى تدريجيّاً خلال الزمن فقط ، ويكتسب منه الخصائص الآتية : 1 - إنه يمثل امتداداً . 2 - وهذا الامتداد يقاس في بعد أحادي ، إنه الخط . وقال أنطوان ماييه مؤكداً هذه الحقيقة[53] : «إن الطابع الصوتي للسان يحدّد خطيّة الكلام» . وعليه ، فليس بمقدورنا أن ننتج بواسطة الجهاز التصويتي كلّ الوحدات التي نحتاج إليها في الوقت نفسه[54] . وهذا كله يؤكد صحة وجهة نظر سيبويه من أن الحركة تحدث بعد الحرف ، لا قبله ولا بعده ، كما يرى بعضهم[55] .

ونأتي الآن إلى الحديث عن الأوهام والأحكام المجانبة للصواب التي نجمت عن الخلط بين الحركات الطويلة والحروف ، وعن تهميش دور الحركات القصيرة ، وحرمانها من القيام بأي وظيفة نحوية على المستوى التركيبي .

أولاً : الأوهام الكتابية

انطلاقاً من إيمان القدماء الراسخ بأن ما يسمى بأحرف المد واللين (أي الحركات الطويلة) في مثل : «قال» و«يقول» و«قيل» : ـ أحرف ، وأنها مشكلة بالسكون في هذه الحالة ، فإنهم قد ظنّوا ، أو تصوروا أن هناك حركة قصيرة قبلها مجانسة لها ؛ هي فتحة على القاف من : «قال» ، وضمة على القاف من : «يقول» ، وكسرة على القاف من : «قيل» . وهذا خطأ صراح ، فليس ثمة شكٌّ

في أنهم «قد ضلوا الطريق السويّ حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد»[56] .

وبناءً على المبدأ نفسه عاملوا همزة القطع إذا وقعت بعد هذه الحركات الطويلة (أحرف المد واللين) معاملة الهمزة إذا وقعت بعد ساكن ، فكتبت على السطر في «هُدوء» مثلها في «بُطْء» ، و«جَريء» مثل : «عبْء» و«هواء» مثل : «بَدْء» ، وكذلك إذا وقعت بعد هذه الحركات حشوا عوملت معاملة الهمزة الواقعة بعد حرف مشكل بالسكون .

ثانياً : الأوهام الصوتية

إن عدم الاعتراف بالحركات القصيرة بما هي وحدات صوتية (فونيمات) ، والنظر إليها كطيور مغرّدة خارج السرب ، من جهة ، وإنكار وجود الحركات الطويلة أصلاً ، وعدها أحرفاً مشكّلة بالسكون من الجهة الأخرى ، نجم عنه أحكام وتحليلات خيالية تدل على خصب في الخيال ، وعجز واضح في القدرة على التحليل السليم لكثير من الظواهر ويتجلى ذلك في الآتي :

1 ـ القول بجواز التقاء الساكنين حشواً فيما سموه «باب شابّة ودابّة» ، ومنه : قضيبْ بَكر وتُمودّ الثوب . .[57] وقد علّلوا ذلك بطريقتهم الخاصة على أساس أن ما يسمونه بحرف المد بمنزلة حرف متحرك في الإدغام[58] . وقد علّله ابن جني بعبارات مبهمة مطاطة لا يكاد يفهم منها شيء محدد ، من نحو : نعمتهن ووفائهن وتماديهن . يقول بهذا الخصوص[59] : « . . . فلأنهن ـ كما ترى ـ سواكن ، وأول المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم . فحينئذ ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها ، فيجعلون طولها ، ووفاء الصوت بها عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها» .

والصحيح أنه ليس فيما ها هنا التقاء ساكنين ، والعربية لا تجيز ذلك البتة إلا في حالة الوقف ، نحو : هنْدْ وبنْتْ . . . أما حشوا فلا ، فحتى تلك الكلمات التي من مثل : خويصّة ودويّبة ، وأصيمّ . .[60] تصغير خاصّة ودابّة وأصمّ ، وإن

كانت الصورة الخطية توهم بوجود التقاء ساكنين ، ليس فيها التقاء ساكنين على الحقيقة ؛ وذلك لأنه من ناحية نطقية توجد كسرة مختلسة تفصل التاء عن الصوت المشدَّد بعدها ، وقد تنبه إلى ذلك اللغويون من أصحاب المعاجم ، قال ابن منظور (711) [61] : «وتصغير الدّابة : دُوَيبّة ، الياء ساكنة ، وفيها إشمام من الكسر . وكذلك ياء التصغير إذا جاء بعدها حرف مثقّل في كل شيء .

2 - التمييز بين الحركات الطويلة (أحرف المد واللين) : بسبب الخلط بين الضمة الطويلة في مثل «يقول» والواو في مثل «قَوْل» ، وبين الكسرة الطويلة في مثل «يبيع» والياء في مثل «بَيْع» ذهب القدماء إلى أن الألف أصل في باب المد من أختيها : الياء والواو نظراً إلى أنّ الألف لا تكون حركة ما قبلها ـ على حد قولهم ـ إلا من جنسها ، في حين أن كلاً من الواء والياء قد تكون حركة ما قبلها من جنسهما ، وربما لا تكون[62] . ومن هنا كانت الواو والياء المديتان محمولتين على الألف وملحقتين بها[63] .

ثم قابلوا بين الحركات الطويلة من حيث القوة والضعف فأفتوا بأن الألف أضعف الأحرف الثلاثة ! وذلك لأنها قد خُصّتْ على حد قولهم بمساواة الحركة دون أختيها في جواز مجيء تاء التأنيث بعدها نحو : قطاة وحصاة . . . على حدّ مجيئها في : طلحة وشجرة بعد الفتحة[64] !

ولا نعرف وجهاً للضعف في الألف بالنسبة إلى أختيها إلا في الجهد العضلي المبذول في أثناء نطقها ، فهي حقاً أخف الحركات . ولكن خفة الحركة ليس نقطة ضعف فيه ، بل هي على العكس من ذلك تماماً مظهر قوة ، ومزيّة لها يجعلها ذات حضور أكثر من أختيها . ثم إن الفتحة بنوعيها : القصير والطويل بسبب كونها حركة متسعة هي أقوى إسماعاً من أختيها ، فهي بذلك تجمع بين عنصري القوة : الخفة وقوة الإسماع .

3 - قلب الواو والياء ألفاً : من القواعد المقررة في الصرف العربي التقليدي أن الواو والياء متى تحركتا ، وانفتح ما قبلهما ، قلبتا ألفين[65] . وهذه القاعدة ، أو هذا الحكم إذا ما حاكمناه في ضوء معاييرهم هم ، وليس بمعطيات علم

الأصـــوات الحـــديث ، تبين لنا أنه لا يصح ، وأنه من ثم زعم باطل ، وحكم فاسد ؛ ذلك أنهم قد نصوا على أن «أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك الدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه»[66] . فتقارب المخارج أولاً وتقارب الصفات ثانياً شرطان أساسيان للقلب أو الإبدال في الحروف عند القدماء بصريح النص الوارد عنهم ، غير أننا إذا ما قابلنا بين الألف ، وكل من الواو والياء اتضح لنا فساد هذا الحكم ، وبطلان هذه القاعدة ؛ فالألف بحسب وصفهم هم تخرج مع الهمزة والهاء من أقصى المخارج ، أي من أقصى الحلق[67] وبلغة العصر الحديث ، من الحنجرة . في حين أن الواو تخرج حسب وصفهم من بين الشفتين[68] ، أي من أول المخارج ، فالألف تمثل نقطة النهاية في المخارج ، والواو تمثل نقطة البداية . وأما الياء فهي عندهم ، شجرية ، تخرج من وسط الحنك ، أي الغار[69] . فأين الشفتان من الحنجرة؟ أي نقطة البداية من نقطة النهاية؟ وأين الغار ؛ وسط الحنك من الحنجرة؟ هذا من حيث المخارج .

وأما الصفات فالألف حركة متسعة ، وكل من الواو والياء من ناحية نطقية حركة ضيقة ، غير أنها حركة غير مقطعية ، يعني لا تشكل قمة إسماع البتة ، وإنما تكون دائماً وأبداً قاعدة للمقطع[70] . فلو تأملنا الصورة الطيفية لكلمة «زيد» و«لوث» بالتنوين فيهما ، لتبين لنا أن المقطع الأول في الكلمة الأولى : «زي» يتكون من الصامت الزاي الذي يشكل القاعدة الأولى للمقطع ، تليها الفتحة التي تمثل قمة المقطع ، بمكونين موجيين في حدود (700) و(1700) هرتز ، تليها كسرة ، تمثل القاعدة الأخرى للمقطع ، بمكونين موجيين في حدود (300) و(1900) هرتز . وكذلك فإن المقطع الأول من الكلمة الأخرى «لو» يتكون كما هو ظاهر في الصورة من اللام ؛ القاعدة الأولى للمقطع ، ثم من فتحة تمثل قمة المقطع بمكونين موجيين في حدود (700 و1100) (والفرق بين الفتحتين في هاتين الكلمتين هو أن تردد المكون الموجي الثاني أعلى في الكلمة الأولى منه في الثانية ، ويرجع ذلك إلى كون الفتحة في الكلمة الأولى أمامية ، على حين هي في الكلمة الأخرى خلفية) . ثم تلي الفتحة ضمة ، تمثل القاعدة الأخرى

للمقطع ، بمكونين موجيين ؛ الأول في حدود 300 هرتز ، والثاني في حدود 870 هرتز . وعليه فإن المقطعين السابقين من ناحية أكوستكية يأخذان تقريباً الشكلين الآتيين :

1 - زَ يْ = {Zai}

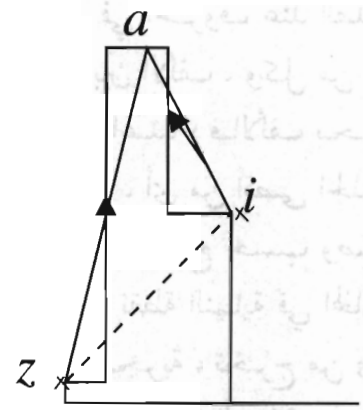

2 - «لَوْ»= {Lau}

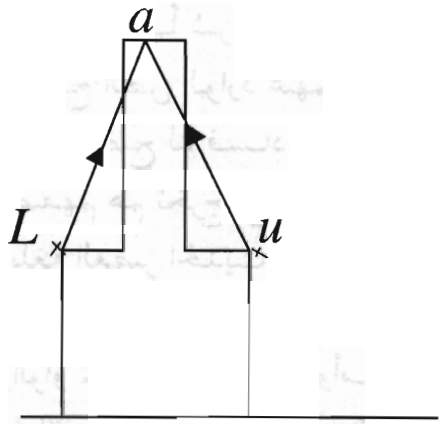

ثم إن الفتحة قصيرة أو طويلة تقع وسطاً في ترددها بين الكسرة الحادة ، عالية التردد ، وبين الضمة الرزينة (الغليظة) المنخفضة التردد ، فواقع الحال إذن يقول : إن هناك تباعداً في المخارج ، وتناقضاً في الصفات (متسع/ ضيق) يحول دون هذا الإبدال المزعوم .

وإذا كان إبدال الواو والياء ألفاً غير صحيح ، تبين لنا أن الألف في مثل : «قال» و«باع» ما هي إلا حركة طويلة نتجت من اجتماع الفتحتين القصيرتين اللتين كانتا تكتنفان شبه الحركة في المستوى العميق : قَوَلَ : qawala ، وبَيَعَ baya'a ، وبالمخالفة بين الحركات وأشباه الحركات ، تم إسقاط شبه الحركة ، فاتصلت الفتحتان القصيرتان بشكل تلقائي ؛ نظراً إلى أنه من غير الممكن في العربية خاصة ، واللغات السامية عامة أن تلتقي حركتان التقاء مباشراً[71] ، فنشأ من مجموعهما الفتحة الطويلة التي نجدها في البنية السطحية : «قال» : qala ، و«باع» ba'a .

وأما في نحو : «خاف» و«هاب» و«طال» التي ترجع في المستوى العميق

إلى :

«خَوفَ» : ḫawifa ، و«هَيبَ» : hayiba ، و«طَوُلَ : ṭawula فما حصل هو إسقاط المزدوج الصاعد : "wi" و"yi" و"wu" على التوالي ، برمته ، وتعويضه بمدّ الفتحة السابقة ، هو ما جعلها تصبح طويلة كما تبدو في البنى السطحية لهذه الكلمات .

ثالثاً : الأوهام الصرفية

1 - ظاهرة الإعلال بنقل الحركة

انطلاقاً من نظرة القدماء إلى الحركات القصيرة على أنها عناصر ثانوية ، قاصرة بالنسبة إلى الصوامت نشأت في الصرف العربي كثير من التحليلات الخيالية ، التي يصعب تقبلها ويعسر هضمها ؛ إذ تبدو معها الحركات القصيرة وكأنها قطع الشطرنج يتلاعب بها الصرفيون ، ويحركونها ـ كما يحلو لهم ـ من حرف إلى آخر ، وبكل حرية ، من أجل تقديم تفسير يتفق وميولهم وتصوراتهم الخيالية ، وأقصد بذلك ظاهرة الإعلال بنقل الحركة ، وسأمثل لذلك بمثلين الأول : صياغة اسم المفعول من الأجوف ، والثاني بناء الأجوف للمجهول .

ففي صياغة اسم المفعول من الأجوف نحو : «قال» و«باع» يرى الصرفيون أن الفعل يحول في المستوى العميق من «قَوَلَ» و«بَيَعَ» إلى «قُولَ وبُيعَ» ، ومن هذا نبني صيغة «مفعول» التي تكون في المستوى العميق : «مقْوول : **maqwūl**» و«مَبْيوع» **mabyū'**» . وانطلاقاً من نظرتهم إلى الحركات الطويلة على أنها حروف ،فقد توهموا أن هناك ضمة قصيرة على عين الكلمة ؛ أي الواو في الأولى ، والياء في الثانية ، ثم حولوا هذا الوهم إلى حقيقة وقضية مسلم بها ، فقالوا : تم نقل حركة العين إلى الحرف الساكن قبلها ، أي فاء الكلمة ؛ القاف في الأولى ، والباء الثانية ، فأدى ذلك إلى محظور لغوي ، ألا وهو اجتماع ساكنين ، هكذا : «مَقُوْولْ» ، «مَبُيْوْع»[72] . أي أدى في التقدير إلى حال لا يمكن النطق بها . واجتماع الساكنين حشواً مرفوض عربياً . فلا بد من حذف أحدهما ، فكان

أن تم حذف الأول منهما على رأي الأخفش ، وحذف الثاني أي الزائد على رأي الخليل وسيبويه . هذا في الواوي . وأما اليائي «مَبُيْوْع» فقد أرجئ تنفيذ حكم هذا القانون ، ريثما يتم تحويل الضمة قبل الياء إلى كسرة ، لمناسبة الياء ، فتتحول الصيغة بذلك من «مَبُيْوْع» إلى «مَبيْوْع» على حسب وصفهم ، ثم بعد ذلك يعمل قانون التخلص من التقاء الساكنين عمله بعد فترة من وقف التنفيذ ، فيحذف الأول على رأي الأخفش ، والثاني على رأي الخليل وسيبويه[73] . وهذا التحليل مثل صارخ على الخيال العلمي الجامح الذي ليس له أي سند من الواقع اللغوي !

والسؤال الذي يطرح نفسه : كيف نقنع الدارس بصحة ما نقول؟ كيف نعمد إلى صياغة اسم المفعول من صيغ لا وجود لها على أرض الواقع اللغوي ، ونترك ما هو ماثل أمامنا ، وهو : «قيل» و«قول» و«بيع» و«بوع»؟ إن احتفاظ اللغة بصيغة «مفعول» تامة في نحو : مَبْيوع ، ومَدْيون ، ومكْيول قياساً على لهجة بني تميم وشاذا عند الحجازيين ، ومن مثل «مَقْوول» و«مَصْوون» و«مَقْوود» . .[74] مما ورد عنهم شذوذا عن قياس اللهجتين ؛ التميمية والحجازية معاً ، ما هو إلا شاهد على تلك المرحلة التاريخية التي كان فيها الأجوف مصححاً غير معلّ ؛ أي «قُولَ و«بُيعَ ودُينَ» . . . ذلك كأنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ، على حسب ما حكى أبو زيد (215 هـ)[75] . ولكن هذه الصيغ التاريخية التي تمثل البنى التحتية قد تطورت بفعل التحويلات ، فأصبحت الآن : «قيل وبيع ودين . .» على لهجة إخلاص الكسر ، وهي المشهورة ، و«قول وبوع ودون» على لهجة إخلاص الضم ، وهي على حسب وصفهم غير فصيحة وغير مشهورة . وعليه فالدراسة الوصفية لمثل هذه الصيغ تحتم علينا أن نعد صيغة اسم المفعول : «مقول» آتية من «قول qūla» و«مبيع» آتية من «بيع bī'a» ، أي «قول» فهو «مقول : maqūl ⟵ qūla ، و«بيع» فهو «مبيع» : mabī' ⟵ bī'a . ومن ناحية أخرى كيف نقنع الدارس هذه الأيام بأن هناك ضمة على الواو والياء في الأصل الافتراضي : «مقوول ومبيوع» مع أننا نلقنه ، والصور الطيفية تقطع له بأن أحرف المد واللين ما هي إلا

حركات طويلة؟ . غير أننا إذا تمكنا من إقناعه بذلك بطريقة أو أخرى ، فكيف نقنعه بصحة مبدأ نقل الحركة من العين إلى الفاء الذي يؤدي إلى سياق صوتي ترفضه العربية؟

ومع ذلك فإذا كان يمكن للمرء أن يغضّ الطرف بعض الشيء عن مبدأ نقل الحركة ههنا ، فكيف يمكن له أن يقبل ، أو كيف يمكن له أن يقتنع بصحة مبدأ نقل الحركة من العين إلى الفاء في البنية التحتية للمبني للمجهول : قُولَ وبُيعَ؟ إن الحركة في اسم المفعول نقلت ـ على حد قولهم ـ من متحرك إلَى ساكن ، أما ههنا فقد نقلت من متحرك إلى متحرك ! قال المازني (249 هـ)[76] : «فإذا قلت «فُعلَ» من هذا كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين» . ولكن المعهود حسب وصفهم هو أن الحركة في العربية إنما تنقل من متحرك إلى ساكن ، فما بالهم خرقوا هذا المبدأ ههنا؟ لقد أساءت مثل هذه التحليلات إلى الصرف العربي أيما إساءة ؛ إذ كيف تنقل الحركة إلى متحرك؟ ولم نسقط حركة الصامت الأول ثم نعود فنحركه بحركة أخرى؟ وكنا قد بينا في بحث لنا حقيقة ما حصل ، وأن كلا من «قيل» : "qīla" و«بيع bī'a» قد تطور عن الأصل الافتراضي «قُول quwila» ، و«بُيع buyi'a» عن طريق المماثلة بين الحركات أولاً ، ثم المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات بإسقاط أشباه الحركات[77] .

2 ـ ومن جملة الأوهام الصرفية الناجمة عن الخلط بين الحركات الطويلة والحروف وزنهم للمعتلات مثل : «قام وباع» و«خاف وهاب» ، و«طال» بأنها على : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، وذلك بناء على المبدأ القائل إن الإبدال لا يؤخذ به في الحسبان في عملية الوزن ، لأنه لا يزيد على كونه إقامة حرف مكان آخر ، فكأن الأصل الافتراضي أي البنية العميقة لهذه الأفعال ، وهي : «قَوَلَ ، وبَيَعَ ، وخَوفَ ، وهَيبَ ، وطَوُلَ» قد أصبحت ممثلة في البنية السطحية عن طريق الألف ؛ التي لا تكون بطبيعة الحال أصلاً في الأسماء المتمكنة ، ولا الأفعال المتصرفة . فمن ثم كانت نوعاً من الذاكرة ، أو الحافظة للبنية العميقة في البنية السطحية . ولهذا لم يجدوا غضاضة في وزن هذه الأفعال على هذا النحو ، على الرغم من بعد الشقة بين الوزن والموزون أصواتاً وإيقاعاً !

3 - ومن جملة الأوهام والأحكام المجانبة للصواب التي ولدها الخلط بين الحركات الطويلة والحروف تمييزهم في الناقص الواوي بين الإسناد إلى واو الجماعة ونون النسوة ، في نحو : «الرجال يَعْفون» ، و«النساء يَعْفون» . فعند الإسناد إلى واو الجماعة يكون الفعل محذوف اللام ، ومن ثم فهو على «يَفْعون» . وأما عند الإسناد إلى نون النسوة فاللام تكون موجودة ، والفعل يوزن على «يَفْعُلْن» ! فبصدد قوله تعالى : «إلاّ أن يَعْفون»[78] قال الزمخشري (538 هـ)[79] : «فإن قلت : أي فرق بين قولك : الرجال يعفون ، والنساء يعفون؟ قلت : الواو في الأول ضمير هم . والنون علم الرفع . والواو في الثاني لام الفعل ، والنون ضمير هن» . وقد علق أبو حيان (745) على كلام الزمخشري هذا بقوله[80] : «وهذا من النحو الجلي ، الذي يدرك بأدنى قراءة في هذا العلم» . وقد وضح أبو البركات الأنباري (577) الذي أفرد كتابا خاصّاً في الكلام إلى يعفون؟ ما حصل على بنية الفعل من تغيرات ، فقال[81] : «ووزن يعفون» إذا كان فعلا للرجال «يعفون» لذهاب اللام التي هي الواو . وأصله «يعفوون» . إلا أنه استثقلت الضمة على الواو الأولى ، فحذفت فبقيت ساكنة ، وواو الجمع بعدها ساكنة ، فاجتمع ساكنان . وكان حذف الواو الأصلية أولى من واو الجمع ؛ لأن واو الجمع دخلت لمعنى ، واللام الأصلية لم تدخل لمعنى ، فكان حذفها أولى ، وصار «يعفون» على وزن «يفعون» . ووزن «يعفون» إذا كان فعلاً لجماعة النسوة : «يفعلن» ؛ لأن الواو لام الكلمة ، ولم يوجد ما يوجب حذفها ، فكانت باقية على أصلها» .

وكنا قد بينا في بحث لنا أوجه قصور هذا التصور[82] ، وقلنا إنه ـ من حيث الوزن ـ ليس ثمة فرق البتة بين إسناد الفعل إلى واو الجماعة وإلى نون النسوة ، فالفعل في كلتا الحالتين يكون محذوف اللام ، وأنه على وزن «يَفْعون» ؛ ذلك أنه في حالة الإسناد إلى واو الجماعة يتشكل مزدوج صاعد هو المزدوج (w u) في : «يعفوون ya'fuwūn» . وفي حالة الإسناد إلى نون النسوة يتشكل مزدوج هابط هو المزدوج "uw" في «يعفون ya'fuwn» ، بوزن «يَفْعُلْنَ» ، ويتم التخلص من المزدوجين كليهما عن طريق حذف شبه الحركة ، وتنمية

العنصر الحركي في حالة الإسناد إلى نون النسوة ، ودون تنمية للعنصر الحركي في حالة الإسناد إلى واو الجماعة ، نظراً إلى أن هذه ضمة طويلة ، والحركة الطويلة مهما مدت تبقى حركة واحدة طويلة ، ويحضرنا في هذا المقام قصة أبي إسحاق الزجاج (311 هـ) مع خصم له نازعه في جواز اجتماع الألفين ، ومد الرجل الألف ، وأطال ، فقال له : لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة[83] . وعليه ، فإن تطور المزدوجات في هاتين الحالتين يكون على النحو الآتي : ū ← ū,wū ← ūw وهذا يعني أن الواو ؛ لام الفعل تسقط في الحالتين ، ومن ثم يصبح الفعل «يعفون ya'fūna» بوزن : «يَفْعون» مع واو الجماعة ونون النسوة سواء بسواء ، دون فرق أو تميز البتة .

رابعاً : الأوهام النحوية :

1 - سبق أن بينا أن الطريقة العربية في تمثيل الحركات القصيرة في الكتابة بأشكال مصغرة لصور الألف والواو والياء تثبت فوق الصامت أو تحته ، قد ولد الانطباع لديهم بتبعيتها وضعفها ، وترتب على هذا سلخ الحركات من قائمة الجرد الفونيمية ، وقصرها عندهم على الحروف وحدها ، وانبنى على هذا كله عدم الاعتراف بقدرة الحركات القصيرة على القيام بأي وظيفة نحوية ، ومن هنا قالوا باستتار الضمير في الفعل «درس» في جملة مثل : زيد درس . قال سيبويه[84] : «والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة ، نحو : قد فعل ذلك» ، مع أن الفتحة الأخيرة تدل على أن الفاعل مفرد ومذكر أيضاً ، تماما كما تدل الحركة الطويلة في آخر الفعل «درسا» ، من قولنا : «الزيدان درسا» على أن الفاعل مثنى ومذكر . ولا فرق بين : «دَرَسَ : darasa» ، و«درسا : darasā» إلا في كون الحركة في نهاية الأول قصيرة ، وفي نهاية الثاني طويلة ، فالفرق فرق كمي وليس نوعيا . فإذا كنا نعد الفتحة الطويلة في آخر «درسا» ضميراً ، وأنها الفاعل ، فيجب بالمثل أن نعد الفتحة القصيرة في آخر «درس» لاصقة ضميرية هي الأخرى ، على قدم المساواة مع ألف الاثنين ، وأنها الفاعل أيضا[85] .

ولكن بسبب خلط القدماء بين الحركات الطويلة والحروف ، وعدهم لها

حروفاً ، أسندوا إليها وظائف نحوية ، وحظروا على الحركات القصيرة القيام بمثل هذه الوظيفة . وهذا من وجهة النظر الوصفية الصرفة تحكم واعتباط لا معنى ولا قيمة لهما .

وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن الحركة في آخر الفعل الماضي ما هي إلا وصلة أو وسيلة لوصل الفعل الماضي بما بعده[86] . وأما كارل بروكلمان فقد نص بدوره على أن هذه الحركة هي لاحقة الغائب المفرد المذكر ، ويقابلها (at-) للغائبة المفردة المؤنثة ، وأنها من حيث الوظيفة مثل تاء الفاعل تماما[87] . وقال أوليري O'leary [88] : «مما تجب ملاحظته أن الفتحة الأخيرة (a-) للفعل التام هي لاحقة شخصية مثل : «ت : ta تماما» . ويميل وليام رايت W.Wright إلى الاعتقاد تبعاً لـ شتاده "Stade" إلى أن هذه الحركة من الممكن أن تكون البقية الباقية لعنصر ضَميري مثبت آخراً هو «يـ : ya» تماما مثل العنصر الضميري «تُ : tu» ، و«تَ : ta» ، و«نَ : na»[89] .

وعليه ، فكما نعرب «الزيدان» و«الزيدون» في قولنا :

نجحا الزيدان .

و

نجحوا الزيدون .

بأنهما بدل من الضمير ، أو مبتدأ مؤخر ، فكذلك يجب أن نعرب «زيد» في قولنا : نجح زيد : بدلاً ، أو مبتدأ مؤخراً كذلك .

ولا نعدم أن نجد من القدماء أنفسهم من ذهب إلى هذا الذي نذهب إليه ، كأبي علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بـ «الجلولي» الذي نادى باسمية اللاحقة "at-" في مثل : «دَرَسَتْ فاطمة» ، وعدها فاعلاً للفاعل ، والاسم الظاهر بعدها بدل منها[90] . غير أن الذي يؤخذ عليه أنه لم يعد نظيرها المذكر وهو اللاحقة (a-) في مثل : «دَرَس» daras (a)» ضميراً ، لا لشيء إلا لكونها حركة قصيرة ، وأما اللاحقة "at-" فقد شفع لها عنده وجود التاء ، فكانت بذلك مؤهلة في رأيه للقيام بوظيفة الفاعل .

وعلى أي حال ، فإنه يسجل للجلولي الذي نادى بضميرية ما يسمى بتاء التأنيث الساكنة "at-" أنه حقق سبقاً واضحاً على عصره ومعاصريه ، وأنه قد قطع نصف المسافة ، ووضع يده على نصف الحقيقة . ولم يتابع أحد ـ فيما نعلم ـ الجلولي على هذا الذي ذهب إليه ، ذلك أن تيار المحافظة الشديد لم يسمح لمثل هذه الأفكار النيرة أن تنمو وتتطور ، فظل الجميع ينظر إلي هذه اللاحقة على أنها حرف يلحق الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل ، على الرغم من أنها تقوم بالوظيفة نفسها التي تقوم بها التاء المتحركة من حيث دلالة تلك على الشخص الثالث المفرد المؤنث ، ودلالة هذه على الشخص الثاني المفرد المؤنث ، ومن ثم كانت هاتان اللاحقتان علامتين أو خصيصتين يتميز بهما الفعل الماضي من غيره . ويبدو أن سكون ما يسمى بتاء التأنيث الساكنة من جهة ، وعدم بناء الفعل الماضي معها على السكون من الجهة الأخرى ، كانا أقوى سببين للقول بحرفيتها عند القماء ؛ قال ابن يعيش[91] : «واعلم أن الفعل الماضي إذا اتصل بضمير الفاعل سكن آخره : نحو : ضربت ، وقبلت . . .» .

وحقيقة الأمر أن البناء على السكون هنا ، والبناء على الفتح هناك إنما كان بسبب اللاحقة الضميرية التي تتصل بالفعل . فالفعل الماضي مجرداً من الضمائر يكون مبنيا على السكون[92] ، وليس على الفتح كما يقولون ، فإذا أسند إلى ضمائر صامتية أو مبدوءة بصامت مثل ما يسمى بضمائر الرفع المتحركة (تَ ُ ، نَ ، نا) بقي الفعل معها مبنيا على السكون على أصل وضعه ، لأنه لم يعرض له ما يخرجه عن هذا الأصل . وإن أسند إلى ضمائر حركية ، أو مبدوء بحركة بني على حسب الحركة المباشرة له ، فيبنى على الضم مع ما يسمى بواو الجماعة (-ū) ويبنى على الفتح مع ألف الاثنين (-ā) والاثنتين (-atā) والمفرد المذكر والمؤنث (-a) و(-at) . وأما بشأن سكونها ، فقد ذهب الرضي الإستراباذي (686 هـ) إلى أن الغرض منه هو التنبيه من أول الأمر على بناء ما لحقته[93] ، أي الفعل ، وأصل الفعل البناء ، يعني أن التسكين كان وسيلة لهذه الغاية . والصحيح أن تسكينها كان لتمييزها عن أخواتها : تُ ، وتَ ، وت ؛ ذلك أن الحركات في العربية ، ثلاث ؛ الفتحة والضمة والكسرة ، فأخذتَ تاء المتكلم الضمة ، وتاء المخاطب

الفتحة ، وتاء المخاطبة الكسرة «فلما فرقت هذه الحركات الثلاث على هذه الثلاث التاءات بقيت تاء الأنثى الغائبة لاحظ لها في الحركات»[94] .

2 - القول بحذف الفاعل من الفعل المؤكَّد : الفاعل بوصفه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ نظراً إلى أن الفعل والفاعل كجزأي كلمة ، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، إذ لو حذف الفاعل لبقي الفعل غير مسند إلى شيء ، فنكون أمام خبر دون مخبر عنه ، أو حكم دون محكوم عليه ، وهذا محال ، قال ابن مالك (672 هـ)[95] : «حق الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ أو الخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل . . . فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف ، وعرض للفاعل مانع من مفارقته الخبر في جواز الحذف ، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ، ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان . . . وأيضا فإن من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار ، والخبر لا يستتر» .

ولكن على الرغم من كل هذه المحاذير فإنهم قد استثنوا حالات معينة ، أفتوا فيها بجواز حذف الفاعل فيها تارة ، ووجوب حذفه تارة أخرى ، ومن هذا النوع الأخير الذي أوجبوا فيه حذف الفاعل ، الفعل المسند إلى واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة في حالة توكيده بالنون[96] ، نحو : «لَتَدْخُلُنَّ المسجد الحرام» ، ولَتَدْخُلُنَّ في البيت . والفعلان في المستوى العميق : لَتَدْخُلونَنَّ ، ولَتَدْخُلينَنَّ ، فحصلَت مخالفة أولاً بين النونات بحذف النون التي هي علامة الرفع ، فأدى ذلك إلى التقاء ساكنين ـ على حد قولهم ـ ومع أنه مقبول عربيّا في مثل هذه الحالة ؛ لأنه من باب «شابَّة ودابَّة» فإن العربية عمدت من باب القياس على التوكيد بالنون الخفيفة ، إلى حذف الساكن الأول منهما ، وهو واو الجماعة في الأول ، وياء المخاطبة في الثاني ، أي الفاعل فيهما ثم جيء بالضمة والكسرة على الحرف السابق للضمير المحذوف إشعاراً بواو الجماعة ، وياء الخاطبة ! ولم يقبلوا بكون كل من هاتين الحركتين القصيرتين فاعلاً للفعل ، لا لشيء إلا لكونهما حركات قصيرة فحسب ، فالحركات القصيرة في عرفهم غير مؤهلة للقيام بأي وظيفة نحوية .

وكل هذا الذي وصفوه مرفوض ، فحذف النون علامة الرفع لا يؤدي إلى التقاء ساكنين البتة ، كما ذكرنا سابقاً . وباب «شابَّة ودابَّة» كما لا يخفى على أحد ليس فيه التقاء ساكنين ، وإنما هناك مقطع طويل مفرد الإغلاق من النوع (ص ح ح ص) مسموح به عربياً ، غير أنه من باب القياس على التوكيد بالنون الخفيفة ـ الذي يكون فيه هذا المقطع مرفوضاً عربيّا ـ» ؛ أي لطرد الباب على وتيرة واحدة يتم التخلص من هذا المقطع عن طريق تقصير الحركة الطويلة فقط ، لا حذفها ليتحول المقطع بذلك من طويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) إلى مقطع متوسط مقفل (ص ح ص) . وعندما تصبح الحركة الطويلة قصيرة توجب نواميس الكتابة العربية تغيير موقعها بسبب تقصير حجمها ، فتوضع فوق الحرف أو تحته على حسب نوعها . ومن هنا وجب إعراب الضمة القصيرة في «لَتَدْخُلُنَّ» والكسرة القصيرة في «لَتَدْخُلِنَّ» فاعلاً ، وليس مجرد حركة مجزئة عن الفاعل كما يقولون .

الهوامش والمراجع

(1) ابن أبي طالب القيسي ، مكي : **الرعاية** ، تحقيق : أحمد حسن فرحات ، القاهرة : دار الكتب العربية ، د .ت ، ص12 .

– وانظر : أبو البقاء الكفوي ، أيوب بن موسى الحسيني : **الكليات** ، ط١ ، عمل عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1992م ، ص311 .

(2) الصالح ، صبحي : **دراسات في فقه اللغة** ، ط6 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1976م ، ص276 .

(3) كانتينو ، جان : **دروس في علم أصوات العربية** ، ترجمة : صالح القرمادي ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 1966م ، ص11 .

(4) شاده ، آرتور : «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا» ، القاهرة ، **صحيفة الجامعة المصرية** ، السنة الثانية ، ع(5) ، 1931م ، ص4 .

(5) الخليل بن أحمد : **العين** ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ، د .ت ، ج1 ، ص10 .

– وانظر أيضاً : المبارك ، محمد : **فقه اللغة وخصائص العربية** ، ط6 ، بيروت : دار الفكر ، 1975م ، ص43 .

(6) عمر ، أحمد مختار : **البحث اللغوي عند الهنود** ، بيروت : دار الثقافة ، 1972م ، ص47 .

(7) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : **الكتاب** ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار القلم ، والهيئة العامة للكتاب ، (1966 - 1975م) ، ج4 ، ص436 .

(8) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، ص4 .

(9) مثل المستشرق فولرز K.VOLLERS الذي أشار إلى أن هناك بعض نقاط التماس بين عمل بانيني Panini وبين العلوم الصوتية اللغوية التي أنشأها الجيل الأول من اللغويين العرب كالخليل بن أحمد .

- انظر : مونان جورج : **علم اللغة في القرن العشرين** ، ترجم : نجيب غزاوي ، دمشق ، وزارة التعليم العالي ، 1972م ، ص106 .

(10) الطنطاوي : محمد : **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، ط5 ، القاهرة : دار المعارف ، 1973م ، ص22 .

(11) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، ص5 .

(12) روبنز ، ر .هـ : **«موجز تاريخ علم اللغة»** ، ترجمة : أحمد عوف ، الكويت : سلسلة **عالم المعرفة** ، 1997م ، ص173 .

(13) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، ص4 .

(14) موجز تاريخ علم اللغة ، ص173 .

(15) تاريخ علم اللغة ، ص107 .

(16) بشر ، كمال : **دراسات في علم اللغة** ، ط2 ، القاهرة : دار المعارف ، 1971م ، ص53 .

(17) الخليل بن أحمد : **العين** ، تحقيق : عبدالله درويش ، بغداد : مطبعة العاني ، 1967م ، ج1 ، ص52 .

- وانظر العين ، تحقيق المخزومي والسامرائي ، ج1 ، ص47 .

(18) دروس في علم أصوات العربية ، ص11 .

(19) دروس في علم أصوات العربية ، ص11 .

(20) العين (ت . عبدالله درويش) ، ج1 ، ص64 ، والعين (تحقيق المخزومي والسامرائي) ، ج1 ، ص57 .

(21) الكتاب ، ج4 ، ص431 .

(22) ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **سر صناعة الإعراب** ، ط1 ، تحقيق : حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، 1985م ، ج1 ، ص41 .

(23) إخوان الصفا وخلان الوفا : **رسائل إخوان الصفا** ، بيروت : دار صادر ، د .ت ، ج1 ، ص393 .

(24) إخوان الصفا ، ج3 ، ص144 .

(25) بعلبكي ، رمزي : **الكتابة العربية والسامية** ، ط1 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1981م ، ص87 .

(26) الكتابة العربية والسامية ، ص88 ، 321 .

(27) زعم بعض العلماء أن هذه الطريقة في تمثيل الحركات نشأت عما وصفه بـ «القوة الصوتية» لكل من الحركات الثلاث ، فالفتحة لقوتها جعلت فوق الحرف إشعاراً بهذه القوة ، والكسرة لضعفها

جعلت تحت الحرف ، في حين جعلت الضمة أمام الحرف لتوسطها . انظر : الكتابة العربية والسامية ، ص356 ، وهذه أحكام انطباعية هي إلى الشعوذة اللغوية أقرب منها إلى التحقيق العلمي . والصحيح أن إثباتها على هذا النحو يعكس الخصائص النطقية الفسيولوجية لها .

(28) الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق : **الإيضاح في علل النحو** ، ط3 ، تحقيق : مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، 1979م ، ص93 .

(29) سرّ صناعة الإعراب ، ج1 ، ص32 .

(30) سرّ صناعة الإعراب ، ج2 ، ص32 .

(31) ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي : **شرح المفصّل** ، بيروت : عالم الكتب ، القاهرة : مكتبة المتنبّي ، د .ت ، ج9 ، ص64 .

(32) سرّ صناعة الإعراب ، ج1 ، ص17 .

(33) الكتاب ، ج4 ، ص241 .

(34) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، ص17 .

(35) الكتاب ، ج4 ، ص124 .

(36) البحث اللغوي عند الهنود ، ص49 .

(37) الكتاب ، ج4 ، ص242 .

(38) ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **الخصائص** ، ط2 ، تحقيق : محمد علي النجار ، بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، د .ت ، ج2 ، ص318 .

(39) سرّ صناعة الإعراب ، ج1 ، ص23 .

(40) سرّ صناعة الإعراب ، ج1 ، ص28 .

(41) الشايب ، فوزي حسن : **محاضرات في اللسانيات** ، ط1 ، عمّان : وزارة الثقافة ، 1999م ، ص222 .

(42) Ladefoged. P. A **Course in Phonetics**, New York: Harcout Brace Jovanovich, Inc, 1975, P.65

(43) Ladefoged (1975) P. 66.

(44) أبر كرمبي ، ديفيد : **مبادئ علم الأصوات العام** ، ط1 ، ترجمة وتعليق : محمد فتيح ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1988م ، ص56 .

(45) حول المقطع وتعريفه ، انظر : الشايب ، فوزي حسن : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1983 ، ص90 - 93 .

(46) Ladefoged (1975) P. 187.

(47) Catford. J.C. **Fundamental Problems in Phonetics.** Indiana University Press, Bloomington, 1977. P.61.

(48) Ladefoged (1975) P. 174.

(49) Ladefoged (1975) P. 178.

(50) Fry, D.B. **The Physics of Speech,** Cambridge University Press. 1977. P. 126.

(51) Fry (1977). P. 177.

(52) Saussure, F. **Course in General Linguistics**, New york: McGraw-Hill Book Company, 1977, P. 70.

(53) مارتنيه ، أندريه : **وظيفة الألسن وديناميتها** ، ط1 ، ترجمة : نادر سراج ، بيروت : دار المنتخب العربي ، 1996م ، ص43 .

(54) وظيفة الألسن وديناميتها ، ص45 .

(55) الخصائص ، ج2 ، ص321-327 ، وانظر كذلك سرّ صناعة الإعراب ، ج1 ، ص28-32 .

(56) أنيس ، إبراهيم ، : **الأصوات اللغوية** ، ط5 ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1975م ، ص39 .

(57) الكتاب ، ج4 ، ص438 ، وانظر : الخصائص ، ج3 ، ص126 .

(58) الكتاب ، ج4 ، ص437 .

(59) الخصائص ، ج3 ، ص126 .

(60) الكتاب ، ج4 ، ص441 .

(61) ابن منظور ، محمد بن مكرّم : **لسان العرب** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973م ، مادة (دبب) ، ج1 ، ص357 .

(62) الخصائص : ج٢ ، ص493 - 494 .

(63) الكتاب ، ج4 ، ص421 ، وانظر : الخصائص ، ج3 ، ص127 .

(64) الخصائص ، ج2 ، ص318 .

(65) الخصائص ، ج1 ، ص146 .

- وانظر : ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **المنصف شرح تصريف المازني** ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، 1954م ، ج1 ، ص333 .

(66) سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص180 .

(67) الكتاب ، ج4 ، ص433 ، وانظر : سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص46 .

(68) الكتاب ، ج4 ، ص433 ، وانظر : سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص48 .

(69) الكتاب ، ج4 ، ص433 ، وانظر : سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص47 .

(70) **محاضرات في اللسانيات** ، ص200 ، وانظر : Ladefoged. P. 205 .

(71) بروكلمان ، كارل : **فقه اللغات السامية** ، ترجمة : رمضان عبدالتواب ، جامعة الرياض ، 1977م ، ص42 .

(72) المنصف ، ج1 ، ص287 ، والخصائص ، ج2 ، ص493 .

(73) المنصف ، ج1 ، ص287 ، والخصائص ، ج2 ، ص493 .

(74) المنصف ، ج1 ، ص282 - 284 .

(75) الخصائص ، ج1 ، ص358 .

(76) الشايب ، فوزي حسن : المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** ، ع31 ، 1988م ، ص80 - 109 ، ص104 .

(78) سورة البقرة ، آية 237 .

(79) الزمخشري ، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر : **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، ط8 ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1977م ، ج1 ، ص374 .

(80) أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف : **البحر المحيط** ، الرياض : مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، د .ت ، ج2 ، ص235 .

(81) الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : **البيان في غريب إعراب القرآن** ، تحقيق : طه عبدالحميد طه ، ومراجعة : مصطفى السقّا ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980م ، ج1 ، ص162 .

- وانظر : ابن هشام ، أبو محمد عبدالله بن يوسف : **شرح شذور الذهب** ، ط10 ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، 1955 ، ص61 .

(82) الشايب فوزي حسن : وقفة مع اللغة ، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني** ، عمان ، ع35 ، مج12 ، 1988م ، ص75 - 111 .

(83) الخصائص ، ج1 ، ص89 .

(84) الكتاب ، ج2 ، ص6 .

(85) الشايب ، فوزي حسن : الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، **مجلة جامعة الملك سعود** ، الرياض ، مج3 ، الأداب1 ، 1991م ، ص113 - 145 ، ص125 .

(86) عابدين ، عبدالمجيد : **المدخل إلى دراسة النحو العربي** ، القاهرة ، مطبعة الشبكشي ، 1951م ، ص37 .

(87) فقه اللغات السامية ، ص118 .

(88) O'leary. D. **Comparative Grammar of the Semitic Languages,** Phillo press, Amsterdam, 1969, P. 229.

(89) Wright, W. **Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages,** Phillo press, Amsterdam, 1981, P. 165.

(90) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال : **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، 1975م ، ج6 ، ص64 .

(91) شرح المفصّل ، ج1 ، ص76 .

(92) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، ص125 .

(93) الرضي الاستراباذي ، محمد بن الحسن : **شرح الرضى على الكافية ، عمل يوسف حسن عمر . بنغازي : جامعة قار يونس** ، 1978م ، ج4 ، ص480 .

(94) الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم : **المذكر والمؤنث** ، ط6 ، تحقيق : طارق عبد عون الجنابي . بغداد : وزارة الأوقاف ، ط1 ، 1978م ، ص185 .

(95) ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله : **شرح التسهيل** ، ط1 ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون . القاهرة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، 1990م ، ج2 ، ص118 .

(96) أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف : **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ط1 ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ومراجعة : رمضان عبدالتواب ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1998م ، ج3 ، ص1323 .

- وانظر : ابن هشام ، أبو محمد عبدالله بن يوسف : **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** ، ط11 ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، 1963م ، ص183 .
- وانظر يس بن زين الدين العليمي الحمصي : **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح** ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، وعيسى البابي الحلبي وشركاه ، د .ت ، ج1 ، ص272 .
- وانظر : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال : **الأشباه والنظائر في النحو** ، ط1 ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1985م ، ج2 ، ص140 .

* * *